قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٣٢٨٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وثلاثون مليونا وثمانمائة وستون ألف جنيه) موزعة وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وعشرون مليون جنيه) موزعا على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٦٠٤٤٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٧٩٥٦٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٤٧٢٠٠٠٠ جنيه فائض للحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٨٨٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وثمانمائة وستون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ١٨٤٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٧٠٢٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وعشرون مليونا من الجنيهات) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٨٨٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وثمانمائة وستون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٨٨٢٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من بنك الاستثمار القومى ، لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ على هذه الهيئة بما لايتعارض مع أحكام القانون المنشىء للهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث ـــ الاستخدامات الاستثمارية ـــ إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة للاستثمار
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

بيان	١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩
	جنيه	جنيه
باب ١ — أجور	٦٠٤٤٠٠٠	٥٧٥٢٠٠٠
باب ٢ — نفقات جارية وتحويلات جارية (منه مبلغ ٤٧٢٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة)	١٧٩٥٦٠٠٠٠	١٥٢٣٤٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٨٦٠٠٠
باب ٣ — استخدامات استثمارية ...	١٨٤٠٠٠٠	١٤١٩٠٠٠
باب ٤ — تحويلات رأسمالية	٧٠٢٠٠٠٠	٥٢٢٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٨٨٦٠٠٠٠	٦٦٣٩٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٣٢٨٦٠٠٠٠	٢٧٦٢٥٠٠٠

بيان	١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩
	جنيه	جنيه
باب٢ — إيرادات وتحويلات جارية ..	٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٨٦٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٨٦٠٠٠
باب٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة ..	٨٨٢٠٠٠٠	٥٢٢٠٠٠٠
باب٤ — قروض وتسهيلات ائتمانية ..	٤٠٠٠٠	١٤١٩٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	٨٨٦٠٠٠٠	٦٦٣٩٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٣٢٨٦٠٠٠٠	٢٧٦٢٥٠٠٠